

Distr.: Limited
14 November 2013
Arabic
Original: Russian



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية العلمية والتقنية
الدورة الحادية والخمسون
فيينا، ١٠-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤
البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت*
استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد

الشروط المسبقة لتعزيز النظر في سبل ووسائل الحفاظ على استخدام
الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في سياق مسألة استدامة أنشطة
الفضاء الخارجي في الأمد البعيد

ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الروسي**

١ - لسنوات عديدة، ظلّ النظر في هذا البند ذي الأولوية من جدول أعمال اللجنة،
المتعلق بتحديد سبل ووسائل الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية،
يفتقر إلى هيكل مواضيعي ودينامية ومؤشرات للتطور، وذلك بسبب الخلافات المستمرة في
النُهج التي تتبعها الدول في هذا المجال. ومن الواضح، على أيّ حال، أنّ العديد من الوفود
يرى أنه لا يوجد سبيل للتغلب على ما آلت إليه الأوضاع، ويُنظر على نحو متزايد إلى هذا

* A/AC.105/C.1/L.332.

** أتاحت هذه الوثيقة كورقة غرفة اجتماعات في الدورة السادسة والخمسين للجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية (A/AC.105/2013/CRP.19). وقد استنسخت النسخة الإنكليزية بالشكل الذي
وردت به.



البند من جدول الأعمال كبنء تعوزه السمات الأصلية والمحددة ولا يمكن أن يحصل عليها، ولا يوفر أيّ إمكانية للتوصل إلى اتفاق بشأن أيّ مسألة محددة وذات مغزى - لا من ناحية الارتقاء بأساليب العمل ولا من ناحية جعل المناقشة تأخذ طابعا فنيا.

٢- وكون المجتمع الدولي أخذ يركز اهتمامه مؤخرأ، في مختلف المحافل، على عدد من الجوانب العملية المتعلقة بضمان أمن الأنشطة الفضائية (مما في ذلك تحديد العوامل التي تؤثر في ظهور المخاطر على أنشطة الفضاء وطبيعة تلك المخاطر وحجمها، في إطار مسألة استءامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد) لا ينبغي أن يؤدي إلى استنتاج أن المسألة الرئيسية المتعلقة بالحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية يجري إبعاءها إلى خلفية عملية تقرير السياسات.

٣- وإن لمن المبكر في هذه المرحلة استءلاص استنتاجات بشأن مدى مراعاة العناصر الأساسية للسياق الذي يُنظر فيه إلى المسائل المتعلقة بأمن الأنشطة الفضائية (مما فيها أمن العمليات الفضائية) وطبيعة ذلك السياق، وإلى مدى تغيير فرص تناول تلك المسائل أو احتمال تغييرها إلى الأفضل في ضوء الجهود التي تُبذل في المحافل الدولية الحالية. والأمر الوحيد الواضح هو أن الإءراء الفعال الذي يُتخذ لمعالجة المشاكل الخطيرة، لا الإءراء الذي يقتصر على التخفيف من المشكلة، لا بد أن يشمل العديد من جوانب السياسات التي تتبعها الدول. فإذا اقتصر الاهتمام على مسائل معينة فقط - مهما كانت تلك المسائل عملية وواقعية ومحددة - فإن المجتمع الدولي سيواجه بإطار أمان مجزأً للغاية لدرجة أنه سيصبح من المستحيل ضمان وجود الوظائف الضرورية للنظام الذي يتم إنشاؤه، وذلك، على سبيل المثال، فيما يتعلق باستءامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ولهذا الأسباب، من الضروري جداً إءراء تحليل وتقييم نوعي شامل للمخاطر، وللظروف التي تنشأ عنها تلك المخاطر، وللسياسات والأساليب القادرة على توفير حلول لها. ويقتضي ذلك الربط بين "الثهج النميطية" التي يتم تطبيقها على الحل الممكن للمسائل المتصلة بأمن الأنشطة الفضائية (مما فيها مسألة استءامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي تعالجها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، التي يعالجها فريق الخبراء الحكوميين، ومدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء، بصيغتها التي نوقشت، في الوقت الحاضر، خارج أيّ منصة تفاوض ثابتة، ومؤتمر نزع السلاح الذي سيعقد في جنيف) على المستويات المفاهيمية والتنفيذية الأساسية، بغية كشف الظواهر المعقدة والمتنوعة وتفسيرها على نحو أكثر دقة وتحليلها بصورة منهجية. وتتسم المرحلة الحالية من إقامة الحوار حول السياسات والتعاون التقني بأن الصيغ والسيناريوهات

المتعارضة أو المتباينة بشأن استحداث السياسات الفضائية متشابكة بطريقة معقدة تجمع بين العلاقات التنافسية والتعاونية على حد سواء. ومع ذلك، يتزايد الشعور بتوافر المزيد من الفرص لوضع اللوائح التنظيمية وتحسين الوظائف المعيارية فيما يتعلق بنموذج خاص بالثقة والأمان في الأنشطة الفضائية موجّه نحو المستقبل.

٤ - وقد اتسمت دائما المناقشات داخل اللجنة حول المسألة ذات الأولوية المتعلقة بسبل ووسائل الحفاظ على الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بحالة استقطاب بين وجهات النظر. وفي فترة ماضية كان يُنظر إلى اعتماد قرار بشأن إقامة روابط بين اللجنة ومؤتمر نزع السلاح، وهو قرار كان من شأنه أن يكون في حينها قراراً منطقياً تماماً، على أنه مستحيل ومرفوض. ومن الجدير بالملاحظة أنّ الدول الأعضاء في اللجنة، في جهودها الجماعية الرامية إلى تطوير مفهوم وممارسات تضمن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، أقرت معاً الآن بإمكانية إنشاء تلك الروابط بين هاتين الهيئتين فيما يتعلق بالعمل في هذا المجال. والواقع أنّ الوضع بمجمله قد تغير تدريجياً، ولكنه لم يتغير على نحو جذري؛ والأحرى أنّ التغير كان سطحياً ويرجع أساساً إلى أنّ النظر في هذا الموضوع قد أُبعد بنجاح عن الواقع المزوج بالعاطفة عندما كان يستحيل التوفيق بين مواقف الدول. بيد أنّ ذلك التغير ليس له علاقة مباشرة بنوعية الحوار؛ وعلى أية حال، لم يبرز حتى الآن أيُّ بديل حقيقي عن الحالة التي باتت فيها المناقشات لا تعدو أن تكون إطلاقاً "شعارات" وبيانا لحقائق غير هامة. وتستطيع اللجنة تماماً أن تصوغ أفكاراً إيجابية توحد الآراء وتجعل من الممكن إضافة بُعدٍ محدّد إلى الأعمال المتعلقة بمسألة سبل ووسائل الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وفرص تحديد السياسات التي تتبعها الدول الأعضاء واللجنة نفسها والمنهجيات التي تستخدمها موجودة فعلاً، وهي تكمن في النظر على نطاق واسع في الجوانب المحددة لهذه المسألة الرئيسية (بين الحين والآخر أو على نحو متواصل).

٥ - وليس من قبيل الصدفة أنّ الاتحاد الروسي وصف وضع مبادئ توجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد بأنه مشروع مؤسسي رئيسي للمنظومة ككل يشمل طائفة واسعة من العناصر الوطنية والدولية. وقد بدأت النقاشات تأخذ منحى إيجابياً من عدة جوانب، ولكن لم يحن الوقت بعد للتمكّن من الجزم بأنّ الوفود باتت تتبع نهجاً مشتركاً في بحثها عن الحلول المنشودة أو أنها باتت تفهم بعضها البعض فهماً كاملاً. فقد أصبحت الأسس اللازمة لإعداد المبادئ التوجيهية موجودة، ولكن المسألة تثير (بالمعنى الإيجابي) أسئلة إضافية. ويبدو من نواح كثيرة أنّ الحالة تتسم بالغموض نوعاً ما.

٦- وإذا أردنا إثراء المبادئ التوجيهية المقبلة بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد بمضمون داخلي يهدف إلى إعطاء أهمية جديدة لعملية تنظيم المسائل المتعلقة بأمان العمليات الفضائية وأمن الأنشطة الفضائية عموماً، فإن من الضروري تناول المسائل الأكثر تعقيداً التي لم تخضع بعد للدراسة بالعمق الكافي. وينتج عن اتباع هذا النهج قدر أكبر من التعقيد، ولكن الوثيقة سوف تتسم، في نهاية المطاف، بدرجة أعلى من الوضوح والدقة. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لمسألة اختيار المفهوم الذي تستند إليه المبادئ التوجيهية وكيفية تطبيقها. وهناك خياران: يتمثل الأول في وضع مخطط يوفر فرصاً معينة للتعاون تبقى محدودة في نهاية المطاف بسبب الغياب الحُكمي لآلية تنفيذية. أما الخيار الثاني فيتمثل في السعي الجماعي إلى إدراج جميع أوجه الترابط بين الجوانب المختلفة لمشكلة ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وإلى تحسين شكل المبادئ التوجيهية ومضمونها إلى أقصى حد ممكن.

٧- ومن المهم، أولاً وقبل كل شيء، توضيح الفعالية المعترمة للمبادئ التوجيهية وفهم ما ينبغي أن يكون حجر الزاوية للإطار العام لتنفيذها. فالصيغة الأولية الحالية لهذه المبادئ التوجيهية تترك العديد من المسائل دون حل وكثيراً من الإجراءات دون تنظيم. والاكتمال بأنصاف الحلول واختصارها في إنجازات صورية محضه يعنى الفشل المؤكد لفكرة التنفيذ الفعال والشامل والأمين للمبادئ التوجيهية المقبلة.

٨- وسيكون من المفيد أن يشمل مشروع المبادئ التوجيهية أحكاماً تمهيدية (تأخذ شكل مقدمة أو باب تمهيدي) تحدد في شكل عام ومن منظور واضح الأساس المنطقي للمفهوم الذي تستند إليه الممارسات الرامية إلى ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد ودوافع ذلك الضمان وطرائقه ووظائفه الأساسية. ويقترح الاتحاد الروسي النص التالي لِيُنظر فيه:

"تستند المجموعة التالية من المبادئ التوجيهية الطوعية، التي ترسي مفهوم ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وتحدد المعايير والممارسات الأساسية المحلية والدولية، لضمان هذه الاستدامة، إلى فكرة إبقاء الفضاء الخارجي باستمرار بيئة مستقرة وآمنة وخالية من النزاعات متاحة للأغراض السلمية والتعاون الدولي، ويرتبط ذلك ارتباطاً جوهرياً باستفادة المجتمع الدولي استفادة كاملة من الفرص المتاحة لتعزيز المطرد لإمكانية التنبؤ بالأنشطة الفضائية وشفافيتها وبناء الثقة فيها، باتخاذ تدابير عملية مخصصة لهذا الغرض، لأن هذه السمات تساعد على تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وضرورية لتطبيقها.

"وعند تطبيق الدول والمنظمات الدولية للمبادئ التوجيهية بحسن نية، يجب عليها أن ترتب لإنشاء نظام ملائم من اللوائح التنظيمية الداخلية (بما يشمل الإجراءات والمتطلبات اللازمة) وآليات للتعاون الدولي من أجل تنفيذ الوظائف ذات الصلة بهدف أداء المهام المتعلقة بضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

"وتهدف المبادئ التوجيهية، التي تطبقها الدول والمنظمات الدولية باستخدام الوسائل المناسبة التي لا تحمل مبادئ وقواعد القانون الدولي القائمة ولا تتعارض معها بأيّ طريقة رسمية أو عملية، إلى توفير إطار تنظيمي فعال يتناول السبل والوسائل العملية لتحقيق تنظيم أكثر عقلانية لأنشطة الفضاء الخارجي، بحيث تُمكن الدول والمنظمات الدولية من القيام بتلك الأنشطة بالاستفادة من الآليات القائمة، وإلى إيجاد آليات جديدة تلي على نحو موثوق، عن طريق الجهود التعاونية، الاحتياجات الخاصة بتطوير الإمكانيات الفضائية وتساعد على التقليل إلى أدنى حد مما يلحق ببيئة الفضاء الخارجي وبسلامة العمليات الفضائية من أضرار، أو تجنب تلك الأضرار بقدر الإمكان.

"وفي تحقيق الهدف المتمثل في كفاءة استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، ينبغي للدول والمنظمات الدولية أن تمتنع عن القيام بأيّ أعمال أو ممارسات، وكذلك عن استخدام سبل أو وسائل، يمكن أن تؤثر بأيّ شكل من الأشكال، عن قصد أو عن غير قصد، بما يخالف مبادئ القانون الدولي وقواعده، على موجودات في الفضاء الخارجي و/أو تُلحق بها الضرر، بنفس الطريقة، و/أو تؤدي إلى تطور ظروف يمكن أن تجعل تطبيق المبادئ التوجيهية الكامل والفعال غير عملي لأسباب تتعلق بالأمن الوطني.

"ودون مساس بأيّ من العناصر المكوّنة لمفهوم وممارسات ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، ينبغي النظر إلى رصد المخاطر بغرض تحديد العوامل التي تؤثر في طبيعة وحجم المخاطر الموجودة في مختلف قطاعات أنشطة الفضاء الخارجي والأحوال والتطورات الخطرة المحتملة التي تحدث في بيئة الفضاء بوصف ذلك الرصد أكثر المهام تحدياً من حيث توفير السياق لتهيئة الحوافز فيما يتعلق بتنفيذ ومراعاة الإجراءات التشغيلية التي يمكن بها للدول والمنظمات الدولية، في ضوء النظم المنطبقة التشريعية والمتعارف عليها أن تتعاون بفعالية وتقدم المشورة والمساعدة لبعضها البعض بجميع السبل العملية الممكنة."

٩- وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد يفترض مسبقاً التشارك في استخدام منتجات معلومات مهمة إلى أقصى حد يتم الحصول عليها باستخدام موارد معلومات وشبكات حساسة وإجراء اتصالات وعمليات تكنولوجية معقدة. والمسألة هي من حيث الجوهر التصدي لمهمة استحداث نطاق جديد للمعلومات والاتصالات تتعاون في إطاره الدول، وكذلك المنظمات الدولية تعاوننا فعالاً. ومن الواضح أنّ إعداد مبادئ وأنماط هذا التعاون بصورة غير ملائمة (كما هو الحال بالنسبة للمرحلة الحالية من تطوير مشروع المبادئ التوجيهية) سيؤدي إلى نتيجة عكسية هي إقامة علاقات قائمة على الاعتماد الشديد على مصدر واحد للمعلومات. ونتيجة لذلك فإنّ العديد من الإجراءات الواردة بالفعل في شكل غير مكتمل في مشروع المبادئ التوجيهية سوف يكتسب قوة معينة من حيث التأثير الجيوسياسي، بقطع النظر عما إذا كان هذا التطوير يصب في مصلحة دولة واحدة أو اثنتين أو عدد من الدول. ولا ينبغي إغفال الجوانب المتعلقة بمخطر الخضوع لمنطق تمليه المصالح التجارية والسعي إلى الحصول على مزايا تنافسية. ودون بحث الآليات الدولية لتبادل البيانات ورصد أنشطة الفضاء، ودون إنشاء تلك الآليات سوف يكون من الصعب إلى أقصد حد إضفاء بُعد دولي حقيقي على مفهوم وممارسات ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

١٠- وينبغي أن ينص مشروع المبادئ التوجيهية بوضوح على أنّ سياسات الدول فيما يتعلق بنقل المعلومات ينبغي أن تصاغ بحيث تيسّر عملياً (مع مراعاة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية) إتاحة معلومات موثوقة في الوقت المناسب (بما في ذلك المعلومات التي يفترض الطرف الناقل لها افتراضاً قاطعاً بأنها موثوقة). ويمكن الاتفاق، لأغراض المبادئ التوجيهية الجاري صوغها، على اعتبار المعلومات "موثوقة" إذا كانت تلك المعلومات تعكس موضوعياً حالة معينة قيد التحليل. ومن المهم أهمية حاسمة أن تشير المعلومات المنقولة إلى لحظة معينة أو فترة زمنية محددة. كما ينبغي الإشارة إلى الفترة الزمنية التي تنطبق خلالها البيانات المقدمة. وأخيراً، ينبغي أن يكون هناك فهم بأنّ تبادل المعلومات لا يكون ذا قيمة عملية إلا إذا كانت المعلومات كاملة ودقيقة بما فيه الكفاية. فهذه الخصائص للمعلومات المقدمة هي بعينها ما سيحدّد مدى فعالية التصدي للمهام المستهدفة. وتوجد في هذا المجال بعض الأمثلة لممارسات إيجابية عموماً ولكنها محدودة من جوانب عديدة (من حيث عدد المشاركين في عملية تبادل المعلومات وحجم المعلومات المقدمة ومضمونها) وغير خالية تماماً من العيوب (من حيث الأساليب والآليات المستخدمة). ومن المعقول الاعتقاد، استناداً إلى أسس عملية محضّة، بأنّ تطوير تلك الممارسات تتم عرقلته لأسباب موضوعية، لأنّ مصالح

المشاركين المعنيين لا تلتقي تماماً بل قد تتنافس. ولضمان ألا تؤثر تلك العوامل على التطبيق الفعلي للمبادئ التوجيهية المقبلة (التي ينبغي أن تنال اهتمام المجتمع الدولي بأسره)، سيكون من الحكمة السعي إلى إنشاء نظام علاقات متبادلة يُمكن من تسوية القضايا ذات الصلة على نحو عملي وتدرجي. وسيكون من الضروري، أولاً، ضمان أن يكون للاعتبارات، التي لا تحركها، لأسباب موضوعية وذاتية، مصالح تحقيق أهداف المبادئ التوجيهية المقبلة درجة مقبولة من التأثير على عملية صنع القرارات بشأن نقل المعلومات واستخدامها، وثانياً، ضمان وجود الظروف اللازمة للتفاعل المستند إلى تزايد مطرد في الثقة. ولا يتوقف إيجاد حل للعنصر الأخير على التدابير الهامة والضرورية التي يعكف فريق الخبراء الحكوميين على وضعها وحسب. فمجموعة المبادئ التوجيهية، في صيغتها التي يجري إعدادها، تتيح في حد ذاتها مجالاً لازدياد الثقة.

١١ - ويمكن أن يصبح وضع آلية دولية وحيدة لتبادل أحدث البيانات عن جميع الأجسام العاملة والمتوقفة عن العمل (مع مراعاة إمكانية نشوء أحوال خطيرة) ووضع توصيات بشأن تدابير منع الاصطدامات عاملاً حاسماً الأهمية في نجاح تنفيذ الدول والمنظمات الدولية للمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بسلامة العمليات الفضائية. ويبدو أن إنشاء وتشغيل مركز رصد موحد، تحت رعاية الأمم المتحدة، يمكن أن يكون أداة رئيسية في تحقيق ذلك الهدف.

١٢ - وسيستحيل إيجاد الحل الوافي للمسائل المتعلقة بضمان سلامة العمليات الفضائية والعناصر المدارية للبنية التحتية الفضائية خارج سياق ضمان سلامة العناصر الأرضية لتلك البنية التحتية أيضاً. وتنطلق روسيا من افتراض إيجابي بأن الوفود تستطيع التوصل إلى تفاهم متبادل حول هذا الجانب من المشكلة، استناداً إلى المقترحات التالية:

"ينبغي تشجيع الدول والمنظمات الدولية على النظر في مفهوم وممارسات ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد على أنها تشكل كلا متكاملًا مع مسائل ضمان سلامة وأمن البنية التحتية الأرضية التي تتيح تشغيل النظم والجماعات والوسائل المدارية واستقبال البيانات منها ومعالجتها على نحو سليم. واتباعاً لنهج تنفيذ الأنشطة الفضائية على نحو مسؤول وسلمي، ينبغي للدول والمنظمات الدولية أن تعتمد، كجزء من تقديم الدعم المؤسسي العام لمفهوم وممارسات ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، قرارات مدروسة ومعتمدة اعتماداً رسمياً فعالاً على مستوى السياسات والمبادئ بحيث تستبعد اتخاذ أي إجراء يمكن أن يعيق قدرة تلك البنية التحتية الأرضية الواقعة تحت ولاية قضائية أجنبية و(أو) تحت سيطرة أجنبية على تقديم خدماتها، أو يؤثر على تلك القدرة سلباً."

١٣ - وسيكون من المهم إلى حد ما تناول مسألة العلاقة بين تنفيذ المبادئ التوجيهية وضرورة مراعاة اعتبارات الأمن القومي. وكما هو معروف فإن صيغة العمل الأولية للمبادئ التوجيهية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لينظر فيها فريق الخبراء باء تَضَمَّت إشارة إلى تلك المصالح. وفي وقت لاحق، تخلّى مقدمو ذلك الحكم أنفسهم أثناء المناقشات عن الإشارات إلى الأمن القومي. بيد أنه من الواضح أن تأثير ذلك العامل منصوص عليه ضمناً رغم ذلك. ولا جدوى للتشكيك في صحة الإشارات إلى المصالح المتعلقة بالأمن القومي كجزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية، فحق التذرع باعتبارات الأمن القومي يُستخدم أيضاً في ممارسات التعاون الدولي عندما يلزم الاحتفاظ بإمكانية تحديد نطاق ومضمون الالتزامات المتبادلة المتعلقة بالسياسات في حال وجود ظروف محددة تتعلق بالأمن. ويثير هذا الأمر سؤالاً منطقياً عما إذا كان من الأفضل النص على أن تراعي كل دولة على نحو موضوعي، في سياق التعاون العملي، فيما يتعلق بتطبيق المبادئ التوجيهية مجموعة من الشروط والقيود التي تحددها اعتبارات الأمن القومي. ويرى الاتحاد الروسي أن المبادئ التوجيهية يمكن أن تتضمن حكماً على غرار ما يلي:

"تُشجّع الدول على مراعاة اعتبارات الأمن القومي، في سياق أولويات وأهداف وتدابير السياسات الوطنية ذات الصلة، بما يتناسب مع أغراض ومهام تطبيق المبادئ التوجيهية وفي علاقة مناسبة بمضمون التعاون الدولي المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية وطبيعته ومتطلباته وخصائصه."

١٤ - وتمثل استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي للفترة حتى عام ٢٠٢٠، التي اعتمدت بمرسوم من رئيس الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٩، نظاماً معترفاً به رسمياً للأولويات والأهداف والتدابير الاستراتيجية للسياسات الداخلية والخارجية التي تحدد حالة الأمن القومي ومستوى التنمية المستدامة للدولة في الأمد البعيد. وتنص تلك الوثيقة على أنه، في سياق عوامة العمليات وظهور تهديدات ومخاطر جديدة أمام تنمية الفرد والمجتمع والدولة، يعكف الاتحاد الروسي، بصفته الضامن لنجاح التنمية الوطنية، على التحول إلى تطبيق سياسة جديدة للدولة بشأن الأمن الوطني. والاتجاهات الرئيسية لضمان الأمن القومي هي أولويات استراتيجية وطنية تحدّد مهام التنمية بهدف تهيئة ظروف آمنة لأُمور من بينها الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلد والحفاظ على سلامة أراضي الدولة وسيادتها. وتتيح الأحكام التالية من الوثيقة فهم الإجراءات والتدابير التي تضمن الأمن القومي:

(أ) على المدى الطويل، ستسعى روسيا إلى تعزيز العلاقات الدولية على أساس مبادئ القانون الدولي ومن خلال ضمان أمن جميع الدول على نحو موثوق ومتكافئ؛

- (ب) وستنفذ روسيا، من أجل حماية مصالحها الوطنية، متصرفاً في إطار القانون الدولي، سياسة خارجية عقلانية وذرائعية تحول دون الدخول في مواجهات مكلفة؛
- (ج) وتنظر روسيا إلى الأمم المتحدة كعنصر مركزي في نظام مستقر للعلاقات الدولية؛
- (د) وفيما يتعلق بالأمن الدولي، سوف تفي روسيا بالتزامها المتعلق باستخدام الوسائل السياسية والقانونية والعسكرية وغيرها من الوسائل لحماية سيادة الدولة والمصالح الوطنية؛
- (هـ) وتمثل الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الدفاع الوطني في منع الحروب والنزاعات وممارسة الردع الاستراتيجي لصالح ضمان الأمن العسكري للبلد؛
- (و) وعلى الساحة الدولية، سيدأب الاتحاد الروسي على المشاركة، جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى، في تعزيز الآليات الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بمنع استخدام القوة العسكرية بما ينتهك ميثاق الأمم المتحدة؛
- (ز) وسيُسَرَّ تحقيق الأولويات المرتبطة بالتنمية المستدامة لروسيا من خلال اتباع سياسة خارجية نشطة تهدف إلى السعي إلى التوافق وتحديد المصالح المشتركة مع الدول الأخرى استناداً إلى نظام علاقات شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف تحقق المنفعة المتبادلة.
- وتصاغ السياسات والتدابير المتعلقة بالأمن القومي في الاتحاد الروسي بطريقة تراعي القانون الدولي كعامل أساسي في اتخاذ القرارات.
- ١٥ - ويجدُّ "إطار سياسات الاتحاد الروسي المتعلقة بالأنشطة الفضائية للفترة حتى عام ٢٠٣٠ وما بعدها"، الذي اعتمده رئيس الاتحاد الروسي في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣، المبادئ الأساسية للسياسات، مثل حماية مصالح الدولة في مجال أنشطة الفضاء باتخاذ جميع التدابير والوسائل المتاحة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة، والامتثال الصارم للالتزامات الدولية التي تعهدت بها روسيا في مجال الأنشطة الفضائية ولمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً. وفي ذلك السياق، تم تحديد الكشف عن التأثير غير المأذون به على مركبات الاتحاد الروسي الفضائية وحماية تلك المركبات باعتباره إحدى المهام التي تضمن سلامة الأنشطة الفضائية.
- ١٦ - ونظراً لمركز اللجنة ونطاق اختصاصها وولاياتها الحالية، سيكون من الملائم تماماً تكليف هذه الهيئة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بمهمة دراسة وتجميع نتائج الرصد التحليلي لمدى الحفاظ الفعلي على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وصوغ مقترحات مناسبة وتحديد الوسائل اللازمة لتنفيذها. ووفقاً للغرض الرئيسي من بند جدول الأعمال ذي

الأولوية، سيكون بمقدور اللجنة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء، أن تجمع، لأغراض التحليل، قائمة موحدة بالقضايا المحددة التي تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على احتمالات الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ودون مساس بصلاحيات المحفل الأخرى للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال الفضاء، يمكن للجنة، من خلال تجميع المعلومات وتفعيل قدرات الخبراء (بما في ذلك عن طريق عقد حلقات نقاش)، تقييم نطاق التغييرات التي تطرأ على مجال المصالح الوطنية، وتحديد أساسها المنطقي، ومعرفة مدى تلاقيها ودرجة التعاون فيما بين الدول في هذا الصدد. ويمكن للجنة في المرحلة الحالية أن تصبح منصّة للمناقشات، لا سيما بشأن القضايا الرئيسية التالية:

(أ) الأهداف المبدئية للدول، الرامية إلى الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛

(ب) العوامل التي تحدّد تطور المفاهيم بشأن استخدام الفضاء الخارجي؛

(ج) التحيزات القائمة التي يمكن أن تؤدي إلى إساءة الدول فهم نوايا الدول الأخرى في مجال الفضاء الخارجي، وإمكانيات العمل المشترك الهادف بغرض المساعدة على تبديد تلك التصورات الخاطئة؛

(د) الأساس القانوني لممارسة حق الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، وأساليب ممارسته (مع مراعاة أن المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي قد تكتسب في كثير من الأحيان تفسيرات معينة في سياق ممارسات الدول).

وسيكون من غير المستصوب أن تُستبعد مسبقاً إمكانية تحقيق التعاون البناء بشأن عدد من القضايا إلى حد من التعاون يكفي لتمكين اللجنة من إرساء تفاهم مشترك، في شكل توجيهات ولوائح تنظيمية أو في أي شكل آخر ملزم بدرجة كافية - بفضل سماته الإيجابية - يمكن أن يؤدي دوراً عملياً ويسرّ فعلياً وضع تصور لنهج جديدة تجاه مجالات محددة من اللوائح التنظيمية ويضفي عليها الطابع المؤسسي. وقد لا تسير المناقشات بسلاسة، نظراً لنمطها غير قليل الأهمية، ولكن من المرجح جداً أن تتمكن اللجنة، إذا أُتبع في المناقشات نهج عملي، من اكتساب خبرة فريدة من حيث نوعيتها وشموليتها، وتحقيق نتائج مثيرة للاهتمام ومفيدة.